بسم الله الرحمن الرحيم

الفروق
بين الأصول والفروع

الدكتورة / نجاة عبد العظيم الكوفى

حرص العرب فى لغتهم على التفريق بين الأصل والفرع ، وانعكس أثر ذلك فى كتب النحو الأصول بدءا " بسيبويه " ، فأول أبواب كتابه (علم ما الكَلِم من العربية) ، وفيه يقول : (فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

فالاسم : رجل وفرس وحائط .

وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ....

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثُمّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها).(١)

هذه الكلمات الموجزة توضح أبعاد المنهج الذى سار عليه " سيبويه " فى تصنيف الكتاب ، فالأصل عنده مقدم على الفرع ، ومن هذا المنطلق تحدث عن الكَلِم قبل الكلام لأن البسيط قبل المُركّب ، وقدم الاسم لأصالته على الفعل والحرف ، وحين مثّل للاسم قدم العاقل على غيره ، والحيوان على الجماد ، ومثّل بالمفرد المذكر المعرب النكرة ، لان الإفراد قبل التثنية والجمع ، والمذكر مقدم على المؤنث ، والنكرة قبل المعرفة والإعراب أصل فى الاسماء .

وحين مثّل للفعل قدم الماضى والأمر على المضارع لأصالة البناء فى الأفعال ، ومثل بالتام المتصرف لأن الجمود والنقصان فروع .

ويمضى الكتاب ويتكلم عن الإعراب بالحركات قبل الإعراب بالحروف ويقدّم الجملة الاسمية مراعاة لهذا الاصل اللغوى .

وتزخر الكتب النحوية بالأحكام التى بُنيت على قاعدة التفريق بين رتبة الأصول والفروع ، فمثلا جُعل التركيب من الأسباب المانعة من الصرف لأنه فرع ، وكذا العُجْمة لأنها دخيلة على كلام العرب .

ولأصالة المفرد رأى بعض النحاة أن الإخبار بشبه الجملة من قبيل المفرد ، لأن إضمار الأصل أولى من إضمار الفرع وتقدير كائن أو مستقر أولى من تقدير الفعل . (٢)

ورأيت قصر هذه الدراسة الموجزة على ظاهرة التذكير والتأنيث باعتبارها المنطلق الأول للتفريق بين الأصول والفروع .

وقد دفعنى لدراسة هذا الموضوع - على كثرة ما كتب فيه - عبارة وردت فى التقديم لكتاب (البُلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث) على لسان برجستراسر قال : (التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو

---

(١) الكتاب ١/١٢

(٢) شرح المفصل ١/٨٨

ومسائلها عديدة مشكلة ، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلا جازما ، مع صرف الجهد الشديد في ذلك). (١)

ولا شك أن هذه الظاهرة من الظواهر التي اغلوبت مسائلها ، وتشابكت فروعها ، وهي لا تجرى في اللغة على قياس مطرد، فمثلا (اللسان) يذكر ويؤنث ، فمن ذكّره جمعه على ألسنة ومن أنثه جمعه على (ألسُن) (٢) ، والأعداد من ثلاثة إلى عشرة تأتي مع المعدود المؤنث مجردة من التاء على عكس الحكم مع المذكر ، وقد يأتي الوصف مع المذكر والمونث خاليا من التاء ، ورغم ذلك ، فمن يتذوق هذه الظواهر يجد لها أصولا تضبطها .

أما الدارس الأجنبي الذي يفتقر إلى الحس العربي الصادق ، ويقيس اللغة بمعايير جامدة فإنه لا يهتدي إلى حل مسائل هذا الباب حلا جازما ، ولعلهم قد وُفّقوا .

ويتناول البحث الموضوعات الآتية :

١ ـ المذكر والمؤنث بين الأصالة والفرعية .
٢ ـ افتقار الفرع إلى علامة تميزه .
٣ ـ أحكام العدد والمعدود من حيث التذكير والتأنيث .
٤ ـ ظاهرة التأنيث في الاسم .
٥ ـ حكم العامل مع المعمول المؤنث .
٦ ـ زيادة التاء لغير التأنيث .
٧ ـ اختلاف رتبة الأصل عن الفرع .

المذكر والمؤنث بين الأصالة والفرعية

مسألة الأصالة والفرعية بين المذكر والمؤنث ليست مجالا للخلاف لكني أنظر هَدْيها للكشف عن الأصل اللغوي الذي لتنتظم فيه مسائل هذا الموضوع وهو التفريق بين رتبة الأصول والفروع .

فقد خلق الله تعالى من كل شيء زوجين، وقضت حكمته أن يكون الذكر قبل الأنثى ليميز الأصول، ويختصها بمنزلته تختلف عن رتبة الفروع قال تعالى :

(يا أيُّها الناسُ إنّا خلقْناكم مِن ذَكَرٍ وأُنثى وجَعَلْناكم شُعوباً وقبائلَ لِتَعارفوا) . (٣)

واشتقاق اللفظين يشعر بالفرق بين المذكر والمؤنث ، فالذال والكاف والراء تدل على قوة وشدة ، يقال : طريق مذكر أي مخوف ، ويوم مذكر : أي اشتد فيه القتال، وأصله أن العرب كانت تكره أن تنتج الناقة ذكرا فضربوا الأذكار مثلا لكل مكروه (٤) .

والهمزة والنون والتاء تدل على اللين والضعف ، يقال أنّثْتَ في أمرك تأنيثا : لِنْتَ ولم تشدد .

---

(١) مقدمة التحقيق ص ٥٠
(٢) شرح المفصل ١/ ٥
(٣) الحجرات ١٣
(٤) اساس البلاغة مادة (ذكر)

وسيف أنيث الحديد . (١)

ويؤكد القرآن الكريم أن الذكر هو صاحب الأصل والفصل ، قال تعالى (أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين وإذا بُشِّر أحدهم بما ضَرَب للرحمن مثلاً ظلَّ وجهُهُ مُسْوَدّا وهو كظيم أَوَ مَنْ يُنَشَّؤُا فى الحلية وهو فى الخصام غيرُ مبين) . (٢)

وقد حرص العرب فى لغتهم على التفريق بين رتبة الأصل والفرع، فالأصل لا يُعَلَّل ، وهو مُقَدَّم على غيره ، والفرع يفتقر إلى علامة تميزه ومن هنا كانت حاجة المؤنث إلى علامة تميزه .

افتقار الفرع إلى علامة تميزه :

اتصال المؤنث بعلامة تميزه يخضع لأصل لغوى ثابت يقضى بأن الفرع هو الذى ينبغى أن تجعل فيه العلامة ، يدل على ذلك أن العرب لم يجعلوا للإفراد علامة وجعلوا للتثنية والجمع علامة لأنهما فرعان عن الإفراد ، كذلك لم يجعلوا للتكبير علامة، وجعلوا للتصغير علامة لأنه فرع ، وجعلوا الألف واللام علامة للتعريف لأنه فرع عن التنكير . فإن كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن فى التعريف وهى التنوين كقولهم : سيبويه وسيبويهٍ آخر (٣) ، ونظرت إلى أحمد وأحمدٍ آخر إذا كان الأول معرفة والثانى نكره ، ومثله : صهْ وصهٍ وإيهِ وإيهٍ من أسماء الأفعال .

قال سيبويه : (الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعدُ ، فكل مؤنث شىء والشىء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هى أشد تمكنا من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف ، فالتذكير قبل ، وهو أشد تمكنا عندهم) . (٤)

---

(١) أساس البلاغة مادة (أنث)

(٢) الزخرف ١٨

(٣) الأشباه والنظائر فى النحو ١/٢٥٨

(٤) الكتاب ٣/٢٤١

والمشهور من علامات التأنيث (التاء)، ساكنة ومتحركة ، والألف مقصورة وممدودة قال " السيوطى " : (علامة التأنيث (ألف) مقصورة وممدودة ، قال البصرية وهى — أى الممدودة — فرع عن المقصورة ، أبدلت منها همزة لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما والتقائهما ساكنين ، فأبدلت المتطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاربهما ، وخصت المتطرفة لأنها فى محل التغيير ويدل لذلك سقوطها فى الجمع كصحارى ، ولو لم تكن مبدلة لم تحذف ... قال الكوفية بل هى أصل أيضا .

(وتاء) وهى أكثر وأظهر دلالة ... والغالب فى التاء أن يفصل بها وصف المؤنث من المذكر ... وقلّت للفصل فى الجوامد كامرئ وامرأة)[1]

وتاء التأنيث تقلب هاء عند الوقف على الأسماء ، قال " سيبويه " :

(وأما الهاء فتكون بدلا من التاء التى يؤنث بها الاسم فى الوقف كقولك : هذه طلحة[2])[3]

ويروى : (أن قبيلة طيئ " كانت تؤثر الوقف على تاء جمع المؤنث السالم بقلبها هاء ، وقد سمع بعضهم يقول : (دَفَنُ البَنَاه من المَكْرُماه) أى : (البنات من المكرمات) ؟!)[4]

وإنما أبدلوا التاء فى الوقف هاء فى مثل صائمة وامرأة ، للتفريق بين تأنيث الاسم والفعل[5]

وذهب بعض المحدثين من علماء اللغة إلى أن تاء التأنيث تحذف عند الوقف عليها ، يقول الدكتور " ابراهيم أنيس " : (الأسماء المؤنثة المفردة التى تنتهى بما يسمى بالتاء المربوطة فليس يُوقف عليها بالهاء — كما ظن النحاة — بل يحذف آخرها ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) ، فيخيل للسامع أنها تنتهى بالهاء ... فحين نسمع كلمة مثل : الشجرة فى لهجات الكلام الآن ، يُخيل إلينا أن التاء المربوطة قد قلبت هاء

---

(١) همع الهوامع ١٦٩/٢، ١٧٠

(٢) لعل المقصود هنا واحدة (الطلح) وهو شجر معروف (٣) الكتاب ٢١٢/٢

(٤) فى اللهجات العربية ص ١٣٦، ١٣٧

(٥) الاشباه والنظائر فى النحو ٢٦١/١

والحقيقة أنها حذفت من النطق ، وامتد النَّفَس مع صوت اللين قبلها فسمع كالهاء)[1]

والقول بحذف التاء أو قلبها هاء عند الوقف لا ينقض القول بأنها تزاد فى الكلمة للدلالة على التأنيث .

وإذا كان العرب قد جعلوا فى المؤنث علامة تميزه ، ففيم الصعوبة إذن ؟ وأين يكون التعقيد ؟

أحكام العدد والمعدود من حيث التذكير والتأنيث :

حكم العدد مع المعدود من حيث التذكير والتأنيث من المسائل التى تبدو فى ظاهرها مخالفة للقياس ، لأن العدد المختوم بعلامة التأنيث يأتى مع المعدود المذكر والعكس فما هو الأصل اللغوى الذى يفسر هذه الظاهرة ؟

من يرجع إلى أصل العدد يتبين أنّ الأرقام من ثلاثة إلى عشرة تكون مختومة بالتاء لأنها فى معنى الجماعة أما واحد واثنان ، فالأصل فيهما التجريد من التاء .

ومراعاة لحكم الأصالة جعل العرب أصل العدد مع أصل المعدود ، فجاء واحد واثنان موافقا للمعدود المذكر لأن الأصل فيهما التجريد من العلامة أما الأعداد من ثلاثة إلى عشرة فجاءت مع المذكر مختومة بالتاء .

ثم فرّعوا من هذه الأعداد ليجعلوا فرع العدد مع فرع المعدود ، فأضافوا التاء إلى المجرد منها وهو (واحد واثنان) وحذفوها من المختوم بها ، وهى الأرقام من (ثلاثة إلى عشرة) فصار فرع العدد : (واحدة واثنتان) و (ثلاث إلى عشر) ، وقد جعلوا فرع العدد مع فرع المعدود وهو المؤنث ، كما جعلوا أصل العدد مع أصل المعدود ، ومقتضى هذا المنطق الدقيق استعمل العدد مع المعدود فى اللغة .

---

(١) فى اللهجات العربية ص ١٣٦

فالعدد (واحد) ، جاء فى القرآن الكريم مفردا فى ثلاثين آية ، والغالب أن يأتى بدون (ال) وصفا لإلـه نحو : (وإلـهكم إلـه واحـدٌ لا إلـه إلاّ هُوَ الرّحمنُ الرّحيـمُ) (١) ، أو وصفا لغيره نحو : (وَقَالَ يا بَنِيَّ لا تَدْخُلوا مِن بَابٍ واحدٍ وادخلوا مِنْ أبوابٍ مُتفرّقـةٍ وما أُغْنِي عنكُم مِنَ اللّهِ مِن شَيءٍ ...) (٢) ، وجاء معرفا بـ (ال) فى ست آيات ، الواحـد فيها جميعا من الأسماء الحسنى بدلالة إسلامية لله الواحد القهار ، قال تعالى :

- (يا صَاحِبَيِ السّجْنِ أأربابٌ مُتفرّقُونَ خيرٌ أمِ اللّهُ الواحدُ القهّارُ) (٣)
- (... قُلِ اللّهُ خالِقُ كُلّ شَيءٍ وهُوَ الواحدُ القهّار) (٤)

أما (أحد) فيأتى فى الإثبات بدلالة الواحد المضموم إلى العشرات نحو : أحـد عشـر ، ويأتى وصفا لله تعالى خاصة على نحو ما ورد فى سورة الإخلاص : (قُلْ هُوَ اللّهُ أحد) وجاءت (واحدة) وهى فرع العدد ، مع المعدود المؤنث إحدى وثلاثون مرة ، كلها نكرة .

ويغلب أن تجىء وصفا لأمّـة مرادا بها وحدة النوع ، كما فى قوله تعالى : (إنّ هذه أُمّتكُم أُمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاعبدونِ) (٥) ، وقد تأخذ دلالة الحسم والبغته فى آيـات النذيـر بالسـاعة والقيامة ، كما فى قوله تعالى : (فإذا نُفِخَ فى الصّورِ نفخةٌ واحـدةٌ وحُمِلَتِ الأرضُ والجبالُ فدُكّتا دكّةً واحدةً ، فيومئـذٍ وَقَعَتِ الواقعةُ) (٦)

وإنما تتعين الدلالة الرقمية للعدد فى آيات الأحكام ، كما فى قوله تعالـى : (يُوصيكُمُ اللّهُ فى أولادِكُم للذّكرِ مِثْلُ حَظّ الأُنثيَيْنِ فإنْ كُنّ نِسـاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فلَهُنّ ثُلُثـا ما تَرَكَ وإن كانت واحدةً فلَها النّصفُ ...) (٧)

وتأتى (إحدى) مركبة مع العشـرة ، أو مضافة إلى الضمير موافقة للمعدود أو المضاف اليه .

وجاء العدد (اثنان) موافقا للمعدود المذكر كما فى قوله تعالى : (حَتّى إذا جـاء أمْرُنا وفارَ التّنُّورُ قُلْنا احْمِلْ فيها مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وأهلَكَ إلاّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ القَـولُ

---

(١) البقرة ١٦٣ (٢) يوسف ٦٧ (٣) يوسف ٣٩ (٤) الرعد ١٦
(٥) الأنبياء ٩٢ (٦) الحاقة ١٣، ١٤ (٧) النساء ١١

وَمَنْ آمن ...) (١)

والعدد (ثلاثة) ، جاء مع المعدود المذكر مختوما بالتاء ، نحو : (قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً قال آيتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزاً) (٢)

وجاء (ثلاث) وهى نوع العدد ، مع المؤنث وهو نوع المعدود
قال تعالى : (انطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلاَثِ شُعَبٍ) (٣)

والعدد (أربعة) ، جاء مع المعدود المذكر فى تسع آيات ، ومع المعدود المؤنث فى ثلاث ، وأكثر ما يجىء هذا العدد فى آيات الأحكام ، قال تعالى :

- (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً ...) (٤)
- (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) (٥)

والعدد (خمسة) ورد فى القرآن الكريم فى عد المذكر فى موضعين ، قال تعالى : (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ وَلاَ أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا) (٦)

وجاء فى عد المؤنث مرادا به الوصف فى موضعين من سورة النور .

والعدد (ستة) ، ورد فى القرآن الكريم فى عد الأيام ، قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ) (٧)

وجاء على صيغة فاعل وصفا للمذكر مجردا من التاء ، على نحو ما تقدم فى آية المجادلة .

---

(١) هود ٤٠ (٢) آل عمران ٤١ (٣) المرسلات ٣٠ (٤) النور ٤
(٥) النور ٦، ٧ (٦) المجادلة ٧ (٧) هود ٧

وجاء العدد (سبعة) فى عد المذكر منها فى آيات الاحكام قوله تعالى :
(فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ) (١)

وجاء بدلالة بيانية فى قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ) (٢) .

وجاء فى عد المؤنث فى أربعة وعشرين موضعا ، منها فى آيات الأخبار قوله تعالى :
(وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ، وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ، يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (٣)

ومن آيات القدرة الإلهية قوله تعالى : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) (٤)

والعدد (ثمانية) ، جاء فى عد المذكر أربع مرات منها قوله تعالى فى الخبر عن هلاك " عاد " : (وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ، سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٥)

وجاء فى عد المؤنث مرة واحدة فى الخبر عن " شعيب " و " موسى " عليهما السلام قال تعالى : (قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ...) (٦) وجاء على وزن فاعل فى قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) (٧)

والعدد (تسعة) جاء مفردا فى آيات الأخبار بدلالة الرقية ، منها فى عد المذكر فى الخبر عن "ثمود" قوله تعالى : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ) (٨) ومنها فى عد المؤنث قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ

---

(١) البقرة ١٩٦ (٢) لقمان ٢٧ (٣) يوسف ٤٣ (٤) البقرة ٢٩
(٥) الحاقة ٧ (٦) القصص ٢٧ (٧) الكهف ٢٢ (٨) النمل ٤٨

آيات بينات ...) (١)

والعدد (عشرة) جاء مفردا فى عد المذكر مرتين ، فى آيات الأحكام بدلالة رقمية متمينة ، قال تعالى :

- (فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ) (٢)
- (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ...) (٣)

وجاء فى عد المؤنث سبع مرات ، وحيثما جاء العدد فى آيات الأحكام فبدلالة رقمية متمينة ، قال تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ...) (٤)

وتنفرد العشرة بأنها تأتى مركبة مع غيرها من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وحكمها مركبة يختلف عن حكمها مفردة ، إذ تأتى فى التركيب موافقة للمعدود فى حكم التذكير والتأنيث . وهذا بدوره يخضع للأصل اللغوى الذى يحرص على التفريق بين الأصول والفروع ، فإفراد العدد هو الأصل ، وتركيبه فرع ، ومن هذا المنطلق جاء حكم العشرة المركبة مخالفا لحالة الإفراد .

يضاف إلى ذلك أن صدر العدد من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) يكون مع المذكر مختوما بالتاء ، فلو جاءت العشرة على أصل الوضع لأدى ذلك إلى اجتماع علامتين للتأنيث فى العدد الواحد ، لذلك تعينت المخالفة .

وقد جاء فى القرآن الكريم من الأعداد المركبة :

(أحد عشر) ، جاء مرة واحدة فى رؤيا يوسف عليه السلام ، : (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) (٥)

---

(١) الاسراء ١٠١ (٢) البقرة ١٩٦ (٣) المائدة ٨٩ (٤) البقرة ٢٣٤
(٥) يوسف ٤

ـ (اثنا عشر) ، جاء فى عد المذكر فى موضعين ، أحدهما فى آية الأحكام : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ...) (١) والآخر فى الخبر عن قوم موسى عليه السلام : (وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا) (٢)

وجاء فى عد المؤنث ثلاث مرات ، منها فى آيات الاخبار قوله تعالى : (وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ...) (٣)

(تسعة عشر) ، جاء مرة واحدة فى عد الملائكة الموكلين بسقر فى الآخرة ، قال تعالى : (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) (٤)

وفى الآية الكريمة دليل على أن المعدود الجمع يُراعى معه حكم الإفراد لأنه أصل فالملائكة مختومة بالتاء ، لكن روعى فى عدها حكم المفرد المذكر .

ويأتى العدد على وزن فاعل موافقا للمعدود إذ يصير غالبا وصفا تابعا لمعدوده .

أما ألفاظ العقود ، ولفظ مائة وألف والأعداد المعدولة نحو (مثنى وثلاث ورباع) ، فقد استعملها العرب أصحاب اللغة بلفظ واحد للمذكر والمؤنث .

ويتبين من عرض هذه المسألة أن أحكام العدد مع المعدود تجرى على قياس مطرد ضابطة :

أن يكون أصل العدد لأصل المعدود ، وفرع العدد لفرع المعدود ، وتطبق هذه القاعدة على العشرة المفردة ، فإذا رُكّبت مع غيرها اختلف حكمها لأن الإفراد أصل والتركيب فرع .

علامات التأنيث فى الاسم :

قبل الحديث عن علامات التأنيث فى الأسماء تحسن الإشارة إلى أن هذه العلامات تُعَدّ ظاهرة متطورة فى سبيل التفريق بين المذكر والمؤنث ، ففى اللغة ألفاظ موضوعة

---

(١) التوبة ٣٦ (٢) المائدة ١٢ (٣) البقرة ٦٠ (٤) المدثر ٣٠

للدلالة على المذكر والمؤنث مثل : حمام وبط ودجاج وبعير والحال والطريق والسوق وغيرها مما ذكره ابن الانبارى [1] ولعل هذه الظاهرة تمثل البداية الأولى فى نشأة اللغة ، ثم كان التفريق بين الجنسين بوضع لفظ للمؤنث يختلف عن لفظ المذكر ، نحو : حمار وأتان ، وفرس وحصان ، وانتهى الأمر بوضع علامة فى الاسم المؤنث وصفته لأنه فرع المذكر. وفى اللغة ألفاظ تصور هذه المرحلة الانتقالية وهى التى تجمع بين اللفظ والعلامة للتفريق بين المذكر والمؤنث نحو : جمل وناقة ، وكبش ونعجة ورجل وامرأة ونحو ذلك من الألفاظ .

والعلامات الموضوعة للتأنيث ثلاث ، قال "الفراء" : (للمؤنث علامات ثلاث :

منها الهاء التى تكون فرقا بين المؤنث والمذكر : مثل فلان وفلانه ، وقائم وقائمة .

ومنها المدة الزائدة التى تراها فى (الضَّرّاء) و (الحمراء) و (الصفراء) وما أشبه ذلك .

ومنها الياء التى تراها فى (حُبلى) و (سَكْرى) و (صُغْرى) ، فأما المدة واليماء فلا يقعان لمذكر فى حال أبدا) [2]

ويتضح من النص أن العرب فرقوا بالتاء بين المذكر والمؤنث فى الجامد مثل (فلانة) ، والمشتق مثل (قائمة) .

وأنه عبر بالمدة الزائدة عن ألف التأنيث الممدودة وبالياء عن الألف المقصورة .

ويفهم من ظاهر القول أن الألف بنوعيها لا تكون فى اسم مذكر، وربما قصد بذلك الاسم العربى المفرد ، لأن الألف تكون فى المذكر الأعجمى مثل موسى ، وزكريا ، والأسماء المجموعة مثل : أسرى وكُرَماء ، ولو أن القاعدة فى هذه المسألة لم تتكسر لسهل معرفة هذه الأحكام وتطبيقها ، لكن القياس يتعطل فى بعض المواضع استجابة لمنطق اللغة من ذلك :

١ - أن يأتى وصف المؤنث مجردا من العلامة نحو : طالق ، ورَغُوث وشَيُوب، والأصل اللغوى

---

(١) البُلْغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٣ وغيرها .

(٢) المذكر والمؤنث ص ٥٧

الذى يستند إليه تجريد الوصف من العلامة ، أن الوصف إذا كان مختصا بالمؤنث ولم يكن للمذكر حظ فيه استغنى عن التاء لأمن اللبس .

وقد يأتى الوصف المختص مختوما بالتاء كما ورد فى قوله تعالى : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ)[1] ، والمشهور قولهم امرأة مرضع وحامل وطالق ونحو ذلك .

وإنما جاء الوصف فى الآية الكريمة مختوما بالتاء ، للتفريق بين (مرضع) مرادا بها دلالة الوصف المجرد ، وبين (مرضعة) مرادا بها الوصف المرتبط بوقت مزاولة الحدث ، فلا يقال مرضعه إلا ساعة قيامها بإرضاع مولودها ، ويقال مرضع لمن لها طفل رضيع وإن لم يكن معها .

ومن المجاز قولهم : فُلان يرضع الدنيا ويذمها ، قال الشاعر[2]

وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا وَهُم يرضعُونَها ... أَفَاوِيقَ حتّى ما يدرُّ لها ثُعْلُ

٢ - وإذا كان حذف التاء فى الوصف المختص مثل : حائل وفارك وغيرها لأمن اللبس ، فما وجه حذف التاء فى مثل : صبور وطهور وشكور وغيرها من الأوصاف التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ؟

وأعود إلى الأصل اللغوى الذى يجمع مسائل هذا الباب وهو اختلاف حكم الأصل عن الفرع ، وصبور ليس جاريا على القياس الأصلى للوصف ، فقياس الوصف من (صبر) : صابر ، و (صبور) وصف معدول لإرادة المبالغة فهو على خلاف الأصل ، ومن ثم استوى فيه المذكر والمؤنث لأن الفروع تنحط عن رتبة الأصول ، وكان الوجه حذف التاء تغليبا لحكم المذكر من جهة ، ولأن صيغة (فعول) تأتى بمعنى (فاعل) نحو (أكول) بمعنى آكل ، وبمعنى مفعول نحو (ركوب وحلوبة) بمعنى الدابة التى تركب والشاة التى تحلب ، فلزم التفريق بينهما فى الحكم بزيادة التاء مع المؤنث فى (فعول) بمعنى (مفعول) ، وقد قرئ (فمنها ركوبتهم)[3] على معنى التأنيث .

قال " الفراء " فى التعليل لحذف التاء فى مثل صبور وعجوز ونحو : (وإنما ألقيت

---

(١) الحج ٢ (٢) أساس البلاغة مادة (رضع)
(٣) المذكر والمؤنث ص ٦٣

من أنثاه الهاء ، لأنه عدْل (صابر) إلى (صبور) ، فلم يكن له فِعْل يبنى عليه فتركه كالمذكر ، ألا ترى أنك لا تجد للصبور فعلا ، فإن قلت : قد صبر ، فذلك للصابر .

ولو أدخلت فيها الهاء عند الإفراد كان وجها ، وقد قالت العرب للمرأة (عدوة الله) ، وتركه بعضهم الهاء ، فالذين أدخلوا الهاء وجهوها إلى الأسماء ، والذين طرحوا الهاء ذهبوا بها إلى النعت) .

ومن هنا كان لفظ (بغيا) فى قوله تعالى : (يا أُخْتَ هارُونَ ما كانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) [1] على قياس (فعول) بمعنى (فاعل) ، والأصل (بغوى) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت مع الياء ، والدليل على ذلك أنه جاء مع المؤنث مجردا من التاء ، ولو كان على قياس فعيل لختم بالتاء نحو : كريم وكريمة .

٣ - وقولهم كريمة وشريفة ونحوها أوصاف قياسية لأنها مشتقة من (كرُم) و (شرُف) ، والوصف المشتق من فعله مباشرة تكون دلالته على الوصف مساوية لدلالة فعله لا أقوى منها [2]

ويأتى (فعيل) معدولا عن (مفعول) كقولهم : رجل جريح بمعنى (مجروح) وإنما عُدل الوصف عن قياسه الأصلى لإرادة معنى المبالغة ، فلا يقال (جريح) إلا لمن كثرت جروحه ، ويقال مجروح لمن به أبسط الجروح ، فحذفوا التاء مع المؤنث فى الوصف المعدول للفرق بينه وبين الوصف القياسى وهو (فعيل) بمعنى فاعل .

فيقال : امرأة قتيل كما يقال رجل قتيل ، فإن أفردوا الوصف احتاجوا إلى التاء لأمن اللبس نحو : (مررت بقتيلة) أو (قتيلة بنى فلان) ومنه قول الله تعالى فى آيات الاحكام (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الخنزير وما أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ ...) [3] حيث ختم لفظ النطيحة بالتاء وهو من (فعيل) بمعنى (مفعول) لأنه أفرد ولم يذكر معه الموصوف .

---

(١) مريم ٢٨ (٢) المذكر والمؤنث ص ٦٤ هامش (٢)
(٣) المائدة ٣

ومن الصفات التى يستوى فيها حكم المذكر والمؤنث لأنها معدولة عن القياس الأصلى : (مِفْعال) كمقدام ، وهو شبيه فى الوزن بمصدر الرباعى مثل إحسان وإكرام ، وقد زيدت الميم فى أوله فصار أبعد عن قياس الوصف من صبور ونحوها . ومنه قولهم : مِكْثار للكلام ومذياع للسر ، وامرأة مئناث، لمن تلد الإناث ، وديمة مدرار ، قال تعالى : (يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا) (١)

(مِفْعِيل) كمعطير ، والأصل أن هذا الوصف إنما يظهر فى الرجال ، فإن وصفوا المرأة بذلك حذفوا التاء وأجروا الوصف على الأكثر وهو حكم المذكر .

ويرجح هذا القول أن المشهور من الألفاظ التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، مما يوصف به المذكر غالبا ، قال تعالى :

- (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) (٢)
- (وَيَدْعُ الْإِنسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنسَانُ عَجُولًا) (٣)
- (وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ) (٤)
- (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) (٥)
- (إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ) (٦)
- (اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ) (٧)

وأكثر ما يكون الجريح والقتيل فى ساحات النزال التى تحتاج إلى عزم الرجال ، فوصف النساء بها قليل ، وحمل القليل على الكثير أولى .

قال "الفراء" : (وتقول : (مؤذّنٌ بنى فلان امرأة) و (شُهُودٌ نساء) ، و (فُلَانَةٌ شاهد له) ، لأن الشهادات والآذان وما أشبهه ، إنما يكون للرجال ، وهو فى النساء قليل) (٨)

---

(١) نوح ١١ (٢) الأحزاب ٧٢ (٣) الاسراء ١١ (٤) هود ٩
(٥) الانسان ٢٤ (٦) الشورى ٢٣ (٧) سبأ ١٣
(٨) المذكر والمؤنث ص ٦١

ويقوى هذا القول أن الوصف يغلب عليه حكم التأنيث إذا كان أصلا من صفات المؤنث كقولهم : رجل خِلْفَنَة وامرأة خِلْفَنَة أى : كثير الخلاف ، ورجل بِلَفْنَة ، وامرأة بِلَفْنَة : أى يبلغ الناس بعضهم أحاديث بعض وقالوا فى الجمع : رجال خِلْفَنات ونساء خِلْفَنات .

وقد حكم " ابن خالوية " على هذا الوزن بأنه من الغريب النادر [1]

٤ - وكما يأتى وصف المؤنث مجردا من العلامة ، كذلك يأتى الاسم الجامد مثل : هند وزينب وأذن والتأنيث فى مثل هذه الألفاظ معنوى ، ويستدل عليه بضمير المؤنث أو إشارته أو ظهور التاء فى تصغيره ونحو ذلك من القرائن اللفظية .

فيستدل على تأنيث العين مثلا بقولهم : (عُيَيْنَة) فى التصغير ، وعلى تأنيث (الأُذُن) بمثل قوله تعالى : (لنَجْعلها لَكُم تذْكرةً وتَعِيَها أُذُنٌ واعيةٌ) [2] ، وأحيانا يسمع فى اللفظ الواحد التذكير والتأنيث ، وربما كان ذلك راجعا إلى اختلاف اللهجات ، قال " الفراء " : (والعُنُق مؤنثة فى قول أهل الحجاز ، يقولون : (ثلاث أعناق) ، ويصغّرونها على عنيقة) . وغيرهم يقول : (هذا عنق طويل) ويصغره فيقول : هذا عنيق) [3] أو الحمل على المعنى ، فمثلا (اللسان) يذكر إذا أريد به الحاسة ، وقد يؤنث إذا أريد به اللغة أو القصيدة ، قال الشاعر [4] :

أتتنى لِسانُ بَنى عامِرٍ ... أحَادِيثُها بعدَ قَولٍ نُكُر

وما سمع عن العرب حجة ، والمتكلم بلغتهم سائر على نهجهم ، فما أجازوا فيه التذكير والتأنيث صح استخدامه كذلك ، فلفظ (السبيل) مثلا يذكر ويؤنث ، وقد جاء فى القرآن الكريم بالوجهين ،

فالتأنيث فى قوله تعالى : (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلى اللَّهِ على بَصِيرةٍ أَنَا وَمَنِ اتبعنى ...) [5] حيث أشير إليه (بهذه) .

والتذكير فى قوله تعالى : (وإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سبيلاً) [6] لمكان الضمير

---

(١) ليس فى كلام العرب ص ٢١٣ (٢) الحاقة ١٢ (٣) المذكر والمؤنث ٢٣
(٤) المذكر والمؤنث ص ٢٤ (٥) يوسف ١٠٨ (٦) الاعراف ١٤٥

فى يتخذوه .

و (الأنعام) : تذكر وتؤنث قال تعالى :

- (وإنَّ لكُمْ فِي الأنْعامِ لَعِبْرَةً نُسقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ ودَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا للشَّارِبِين)[1] ، وقال سبحانه فى موضع اخر : (نُسقِيكُم مِمَّا فِي بُطُونِهَا)[2]

و (الطاغوت) : يُذكّر ويؤنث قال تعالى :

- (والَّذين اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أن يَعْبُدُوها)[3]

- (يُرِيدُونَ أن يَتَحَاكَمُوا إلى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أن يَكْفُرُوا بِهِ)[4]

ونظير ذلك من الألفاظ التى ذكرها " الفراء " و " ابن الانبارى " : العنكبوت ، السماء الفلك ، الساق ، السكين والطريق يؤنثه أهل الحجاز ويُذكّره أهل نجد .[5]

٥ - وفى مقابل التأنيث المعنوى توجد مجموعة من أسماء الذكور تنتهى بالألف أو التاء وتُجمع الآراء على أن فيها تأنيثا لفظيا .

والمشهور من هذه الأسماء مما ينتهى بالتاء : حمزة ، طلحة ، أسامة ونحوها ، وهذه الأسماء ليست أعلاما مرتجلة وإنما هى منقولة إلى مجال العلمية ، فالحمزة فى أصل وضعها بقلة تَحْمِزُ اللسان ، قال " ابن فارس " : (الحاء والميم والزاء أصل واحد ، وهو حدة فى الشئ كالحرافة وما أشبهها . فالحمزة حرافة فى الشئ ، يقال : شراب يحمز اللسان ، ومنه الحمزة وهى بقلة تحمز اللسان ، وقال " أنس بن مالك " : كنّانى رسول الله صلى الله عليه وسلم ببقلة كنت اجتنيتها) ، وكان يكنى أبا حمزة)[6]

والطلح كذلك نوع من الشجر ، والواحدة طلحة ، قال " ابن فارس " : (الطاء واللام والحاء أصلان صحيحان ، أحدهما جنس من الشجر ، والآخر باب من الهزال وما أشبهه .

فالأول الطلح ، وهو شجر معروف ، الواحدة طلحة)[7] ، وقد جاء لفظ الجمع فى قوله

---

(١) النحل ٦٦ (٢) المؤمنون ٢١ (٣) الزمر ١٧ (٤) النساء ٦٠

(٥) المذكر والمؤنث ص ٨٧

(٦) معجم مقاييس اللغة ٢/١٠٣ باب الحاء والميم وما ثليتهما

(٧) معجم مقاييس اللغة ٣ / ٤١٨

تعالى : (فى سِدْرٍ مَخْضُودٍ ، وطَلْحٍ مَنْضُودٍ) (١)

وهذا دليل على أن التاء فى مثل هذه الأسماء ليست للتأنيث ، وإنما زيدت أصالة لتميز الواحد من جنسه .

وأسامة اسم موضوع من أسماء الأسد ، نقل إلى أعلام العقلاء ، فتاؤه ليست للتأنيث وإنما هى من بنية الكلمة كالتاء فى قرية ، ورحمة ، ومائة ونحوها .

ويراعى فى هذه الأسماء ، وما جاء منتهيا بالألف مثل موسى وزكريا وجود العلامات الموضوعة للتأنيث فيمنع الاسم من الصرف حرصا على اطراد القاعدة ، ويراعى فيها حكم المعنى فيأتى عاملها مجردا من علامة التأنيث، وكذا وصفها ، ويشار إليها بما وضع للمذكر ، وكذا حكم العائد عليها من الضمائر .

ويتضح مما تقدم أن التاء تكون فى بعض الأسماء لغير التأنيث ، وسيأتى تفصيل الحديث عن هذه المسألة بعد الكلام عن حكم العامل .

حكم العامل مع المعمول المؤنث :

إذا أُسند الفعل إلى فاعل مؤنث لحقت به علامة تدل على تأنيث فاعله، ولم تلحق به علامة للدلالة على تثنية الفاعل وجمعه إلا فى لغة أسماها النحاة (لغة أكلونى البراغيث) ، وما زال صداها يتردد فى بعض اللهجات العامية كقولهم (ظلمونى الناس) ونحو ذلك .

وعلامة التأنيث فى الفعل التاء فقط وهى أصل علامات التأنيث وأشهرها، بدليل أن الألف بنوعيها قد زالت تقريبا من بعض اللهجات العربية الحديثة وحلت محلهما تاء التأنيث ، كقولهم حَمْرة فى حمراء ، وسَلْمة فى سلمى (٢)

وعلامة التأنيث فى الفعل الماضى تاء ساكنة فى آخره ، قال تعالى : ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾ (٣) فالتاء فى (قالت) حرف يدل على تأنيث الفعل ، وقد جعلوها ساكنة كيلا تلتبس بتاء الفاعل فى مثل (نَذَرْتُ) .

---

(١) الواقعة ٢٨ ، ٢٩ (٢) البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٤٧ مقدمة التحقيق
(٣) آل عمران ٣٥

وقد تُحرك تاء التأنيث بالكسر لالتقاء الساكنين كما فى قوله تعالى : (وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ ...) [١] ، وهذه لا تلتبس بضمير المخاطبة فى مثل (فَعَلْتِ) ، لأن الفعل مع تاء الفاعل يصير مبنيا على السكون، أما مع تاء التأنيث فيبقى مبنيا على الفتح ظاهرا مثل (سَمِعَتْ) أو مقدرا مثل (أَعْطَتْ) .

وعلامة التأنيث فى الفعل المضارع التاء المتحركة فى أوله نحو (هى تَفْعَلُ)، والملحظ أن هذه العلامة هى إحدى الحروف الأربعة التى تزاد فى أول الفعل الماضى عند تصريف المضارع منه وهى الهمزة والنون والتاء والياء . والمشهور فى هذه الأحرف أن تكون مضمومة فى الرباعى مثل (لا أُقْسِمُ بهذا البَلَدِ . وأَنْتَ حِلٌّ بِهذَا البَلَدِ) [٢] ، ومفتوحة فى غيره فى لغة أهل الحجاز، و"تميم" تكسر حرف المضارعة فى الثلاثى حين يكون تاء أو نونا [٣] ، فيقولون تِعلم ونِعلم ،

والسؤال الآن ، لماذا خُصّت التاء بالدلالة على التأنيث فى الفعل المضارع مع أنها موضوعة للدلالة على الخطاب ؟

وأتكلم بإيجاز عن الهمزة والنون والتاء والياء التماسا للجواب . فالهمزة فى مثل (أَفْعَلُ) للمتكلم المفرد ، لا فرق بين متكلم مذكر ، كقوله تعالى فى الإخبار عن "عيسى عليه السلام" : (وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ) [٤] ، أو مؤنث كقوله تعالى فى الإخبار عن "مريم" البتول : (قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا) [٥]

والنون للمتكلم المعظم كقوله تعالى : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ) [٦]

ولجماعة المتكلمين من الذكور نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [٧] أو الإناث كقوله تعالى فى الإخبار عن ابنتى "شعيب" عليه السلام : (قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) [٨]

---

(١) الزمر ٦٩ (٢) البلد ١، ٢ (٣) فى اللهجات العربية ص ١٣٩
(٤) آل عمران ٤٩ (٥) مريم ١٨ (٦) يوسف ٣ (٧) الفاتحة ٥
(٨) القصص ٢٣

وتزاد التاء فى أول المضارع مع المخاطب ، نحو (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا) (١) ، والمخاطبة نحو (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) (٢)

وخطاب المثنى نحو : (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) (٣)

وجمع المذكر نحو : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) (٤)

وجمع المؤنث نحو (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ...) (٥)

وواضح أن حرف المضارعة الموضوع للمتكلم والمخاطب لا يتغير بتغير جنس الفاعل ، لأمن اللبس بين المذكر والمؤنث بقرينة الحضور، ومن هنا جاء حكم الياء مختلفا عن حكم الهمزة والنون والتاء ، لأنها موضوعة للدلالة على الغيبة ويلزم معها وجود القرينة الفارقة بين الغائب والغائبة ، وقد توصل العرب إلى ذلك عن طريق المخالفة بين أحرف المضارعة ، فزادوا الياء مع المذكر ، لأنه أصل الجنس، والأصل فى الياء الدلالة على الغيبة ، قال تعالى :—

— (إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ) (٦)

— (مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ) (٧)

— (إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا) (٨)

فالياء فى (يخفى) للغائب، وفى (يلتقيان) للمثنى المذكر ، وفى (يشربون لجمع المذكر .

أما الغائبة فزادوا معها التاء نحو (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ) (٩) لأصالتها فى الدلالة على التأنيث فضلا عن أمن اللبس بتاء الخطاب لأن قولهم : (هى تفعل) لا يلتبس بمثل (أنت تفعل) أو (أنت تفعلين) لا لفظا ولا معنى

---

(١) الاسراء ٣٧ (٢) مريم ٢٦ (٣) الرحمن ١٢ (٤) البقرة ٤٤
(٥) الاحزاب ٣٢ (٦) آل عمران ٥ (٧) الرحمن ١٩ (٨) الانسان ٥
(٩) يس ٣٨

وزيدت التاء مع المثنى المؤنث قياسا على حكم المفردة نحو : (فيهما عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ) (١)
أما جمع الاناث، فتأتى معه الياء قياسا على الأصل نحو : (والوالِدَاتُ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ .. حَوْلَيْنِ كاملَيْنِ لِمَنْ أرادَ أن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) (٢) ، وتزاد معه التاء قياسا على حكم المفردة والمثنى ، قال تعالى فى الإخبار عن القسيسين والرهبان : (وإذا سَمِعُوا ما أُنْزِلَ إلى الرَّسُولِ تَرَى أعينَهُم تَفِيضُ من الدَّمعِ مِمَّا عَرَفُوا من الحقِّ ...) (٣)

وربما كان رجوعهم إلى الأصل مع الجمع فى المواضع التى يؤمن فيها اللبس إذا برز الضمير الدال على جماعة الإناث نحو : يُرضعن، يُدنين ، يُبْدين ونحو ذلك .

وتأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث على نوعين : واجب وجائز ، فالتأنيث الواجب فى مسألتين :

الأولى : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث متصلا بالفعل نحو : (وقالت امرأةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِى ولَكَ لا تَقْتُلُوهُ عَسَى أن يَنْفَعَنَا أو نَتَّخِذَهُ ولَدا) (٤)

الثانية : أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا، لا فرق بين المؤنث الحقيقى نحو : (قالت إنَّ المُلُوكَ إذا دَخَلُوا قَرْيَةً أفْسَدُوها ...) (٥) (وإذا الأرضُ مُدَّتْ . وألْقَتْ ما فيها وتَخَلَّتْ) (٦)
والتأنيث الجائز إما راجح وإما مرجوح . أما الراجح ففى أربع مسائل :
الأولى : أن يكون الفاعل ظاهرا مجازى التأنيث نحو : (ويومَ تشقَّقُ السَّماءُ بالغَمَامِ ونُزِّلَ الملائكةُ تَنزِيلا) (٧)

الثانية : أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا عن الفعل بغير إلا نحو (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءَكم المؤمناتُ مُهاجِراتٍ فامْتَحِنُوهُنَّ ...) (٨)

الثالثة : أن يكون الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع ، قال تعالى :
- (قالَتِ الأعرابُ آمَنَّا قُل لَمْ تُؤْمِنُوا ولكن قُولُوا أسْلَمْنَا ...) (٩)
- (وقال نِسوةٌ فى المدينةِ امرأةُ العزيزِ تُراوِدُ فَتَاها عن نفْسِه ...) (١٠)

---

(١) الرحمن ٥٠ (٢) البقرة ٢٣٣ (٣) المائدة ٨٣ (٤) القصص ٩
(٥) النمل ٣٤ (٦) الانشقاق ١، ٢، ٣، ٤ (٧) الفرقان ٢٥ (٨) الممتحنة ١٠
(٩) الحجرات ١٤ (١٠) يوسف ٣٠

الرابعة : فاعل (نعم) و (بئس) إذا كان مؤنثا ظاهرا نحو

نِعْمَتْ جزاء المتقين الجنة ٠٠٠ دار الأمانى والمنى والمنة

وأما التأنيث المرجوح ففى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الفاعل الحقيقى التأنيث مفصولا عن فعله (بإلا) نحو ، ما هلك من آل لوط إلا امرأته ٠ والتذكير مراعاة للمعنى أرجح لأن التقدير ما هلك أحد ، فالفاعل فى الحقيقة مذكر ، ويجوز التأنيث حملا على ظاهر اللفظ ، قال الشاعر :

ما بَرِئَتْ من ريبة وذَمّ ٠٠٠ فى حربنا إلاّ بنَاتُ العَمِّ

هذا هو منطق القاعدة فى المواضع التى يجب أو يجوز فيها زيادة تاء التأنيث مع الفعل ، وقد يأتى منطق اللغة بما يبدو فى الظاهر مخالفا لتلك المعايير فيكون الأمر غامضا لمن يدرس العربية ويصعب عليه تذوقها ٠

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : (فَأَنْذَرْتُكُم نَارًا تَلَظَّى) [1] وفاعل (تلظى) ضمير عائد على مؤنث وهو النار ، وتأنيث الفعل واجب بموجب القاعدة ، وقد يوهم ظاهر اللفظ أن الفعل مجرد من علامة التأنيث. ومن يتذوق العربية ويعرف خصائصها، يدرك أن الفعل مأخوذ من الخماسى المبدوء بالتاء ، وزيدت فى أوله تاء المضارعة فصار (تتلظى) ، ثم حذفت إحدى التائين للتخفيف حسبما يقتضى منطق اللغة ٠

والدليل على أن هذه الظاهرة كانت مثار جدل وخلاف بين النحاة ، قول الشاعر :

تَمَنَّى ابْنَتَاىَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا ٠٠٠ وهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرِ

فالفعل (تمنى) مسند إلى فاعل ظاهر حقيقى التأنيث ، فتأنيثه واجب، ويوهم ظاهر الفعل أنه خال من علامة التأنيث ، فمن قدر الفعل فى البيت ماضيا، حكم عليه بالضرورة لأن الشاعر لم يقل تمنت بالحاق تاء التأنيث الساكنة فى آخر الفعل ٠

ويُخْرج البيت من الضرورة كون الفعل مضارعا حذفت منه إحدى التائين كما حذفت من قوله تعالى : (تَنَزَّلُ المَلَائِكَةُ والرُّوحُ فِيها بِإِذْنِ رَبِّهِم مِن كُلِّ أَمْرٍ) [2] والأصل (تتنزل) ٠

---

(١) الليل ٤ (٢) القدر

والدليل على الحذف ظهور المحذوف في بعض القراءات من ذلك قوله تعالى : (وإنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ ...) (١)

قرأ "عاصم" و "حمزة" و "الكسائي" بالتخفيف ، وقرأ الباقون بالتشديد أراد وا تتظاهرا فأدغموا التاء في الظاء ومن خفف أسقط التاء (٢)

وقد يراعى في أحكام التأنيث دلالة الجمع على القلة أو الكثرة من ذلك قوله تعالى: (تَكَادُ السَّمواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ...) (٣)

قرأ "نافع" و "الكسائي" (يكاد) بالياء لأن السموات جمع قلة ، والعرب تُذكّر فعلَ المؤنث إذا كان قليلا ، كقوله تعالى : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي المَدِينَةِ) ، والنسوة عدد قليل (٤) ، والنساء عدد كثير ، والجمع القليل قبل الكثير ، والمذكر قبل المؤنث فحمل الأول على الأول . وقرأ الباقون (تكاد) بالتاء لتأنيث السموات (٥) من ذلك قوله تعالى : (فإن يَكُنْ مِّنكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغلبوا مائتين) (٦)

قرأ "ابن كثير" و "نافع" و "ابن عامر" : (وإن تكن منكم مائة) (فإن تكن منكم مائة صابرة) بالتاء فيهما .

وقرأ "أبو عمرو" الثانية بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء فيهما ، فمن أنث فلتأنيث المائة ، وأن نعتها جاء بالتأنيث (صابرة) ، ومن قرأ بالياء فلأن المائة وقعت على عدد مذكر (٧)

زيادة التاء لغير التأنيث :

تبين مما سبق أن التاء الساكنة في آخر الفعل الماضي تكون للتأنيث فقط ، وأن التاء المتحركة في أول الفعل المضارع تكون مع المؤنث أو غير العاقل الغائب للدلالة على التأنيث ، وتكون مع الحاضر للدلالة على الخطاب مثل (أنت تفعل) ، أما التاء المتحركة في آخر الاسم فتكون للتأنيث ولأغراض أخرى منها :

التاء الفارقة بين الواحد والجنس مثل : نحل ونحلة ، وزهر وزهرة ، وحمام وحمامة ، ...

---

(١) التحريم ٤ (٢) حجة القراءات ص ٧١٤ (٣) مريم ٩٠
(٤) ليس في كلام العرب ص ٢٣٢ (٥) حجة القراءات ص ٤٤٨ (٦) الانفال ٦٦
(٧) حجة القراءات ص ٣١٢ .

الصحيح ، وحصى وحصاة ، ونوى ونواة ، من المستعمل ، قال "الفراء" : (يأتى نوع آخر من الجمع ، مثل الشاء والبقر والحصى ، فهذا اسم موضوع ، فإذا أرادت العرب إفراد واحده قالوا : شاة للذكر والأنثى ، لم ترد بالهاء هاهنا ، التأنيث المحض ، إنما أرادوا الواحد ، فكرهوا أن يقولوا : (عندى جراد) وهم يريدون الواحد من الجراد ، لأنهم لو فعلوا ذلك ، لم يعرف واحد من جمع فجعلت الهاء دليلا على الواحد) (١)

وهذا النوع من الأسماء يجوز فيها التذكير والتأنيث ، قال "ابن الأنبارى" : (كل اسم من أسماء الأجناس التى تدخل التاء فى واحده فرقا بينه وبين الجمع نحو : نحل ونحلة ، وتمر وتمرة .... فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث) (٢)

ومن الشواهد على جواز ذلك قوله تعالى :

- (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً ...) (٣)
- (... إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ...) (٤)

ومنها تاء المبالغة كالتاء فى هُمَزَة ولُمَزَة وضُحَكَة ، يقال : رجل ضحكة وامرأة ضحكة ومثلها التاء فى رَاوِية ، ونَهَّامة وشُنُوءة وعَلَّامة ونحوها وقيل : هى فى علّامة لزيادة المبالغة فى (علّام) . ومذهب "أبى هلال" فى (الفروق) أن الهاء فى (علّامة) لتأنيث الجماعة . قال : (الفرق بين علّام وعلّامة أن الصفة بعلام صفة مبالغة ... وعلامة وإن كانت للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التى هى فى معناه ، ولهذا يقال : (الله علام) ولا يقال (علامة) (٥)

ومنها تاء التعويض : وهى التاء التى يؤتى بها فى آخر الكلمة للتعويض عن حذف الفاء نحو : هبة وعدة أو العين نحو : إضافة وإقامة ، أو اللام مثل سَنَة وشفة .

وقد تأتى التاء للتعويض عن حرف زائد ، فالتاء فى (تزكية ، وتضحية) ونحوها عوض عن الياء فى المصدر القياسى من (فَعَّل) وهو : (تفعيل) ، و (تزكية) قياسها الأصلى

---

(١) المذكر والمؤنث ٦٩ (٢) البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٢
(٣) النحل ٢٨ (٤) البقرة ٧٠ (٥) الفروق فى اللغة ص ٧٩

تزكيـى ، ثم حذف المد الزائد وعوض عنه بالتاء فصار تزكية .

وقد تأتى التاء معاقبة للمد الزائد فى صيغة مفاعيل نحو : عالقة وعاليق ، وزناد قـة وزناديق .

وتأتى التاء عوضا عن ياء النسب فى المفرد نحو : أشاعثه وأزارقة .

وتزاد التاء فى صيغ الجمع مثل : فُعَلَة : يضم فتتح ، ويطرد فى وصف عاقل علـى وزن فاعل معتل اللام مثل : غُزَاة ورُماة ونُحاة فى جمع غازٍ ورامٍ وناحٍ ، والأصل غُزَوَة ورُمَيَة ونُحَـوَة ، قلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فإن كان الوصف صحيح اللام جمع على فَعَلَـة بفتحات ، نحو : ساحر وسحرة وكاتب وكتبة وبار وبررة قال تعالى :

- (فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى) (١)
- (بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ـ كِرَامٍ بَرَرَةٍ) (٢)

وسمع الجمع على فُعُولَة فى كلمات قليلة مثل عُمومة وخُؤولة وذُكورة وعُمولة قال تعالـى : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا) (٣)

كما تزاد التاء للدلالة على المرة كقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)(٤) أو الهيئة نحو : اركع رِكْعَةَ الخاشعين ، وقد يكون بناء المصدر الأصلى بالتاء مثل : رحمـة ونعمة ونحوها .

اختلاف رتبة الأصـل عن الفرع :

يتضح مما سبق أن ظاهرة التذكير والتأنيث فى اللغة وإن تفرعت مسائلها إنما تعـود إلى أصل لغوى يؤلف بينها هو اختلاف رتبة الأصول عن الفروع ، ومن الظواهر الدالة علـى ذلك فيما يتصل بموضوع البحث .

١ ـ ظاهرة المنع من الصـرف :

والممنوع من الصرف فرع فى الأسماء ، أشبه الفعل فأعطى حكمه فى المنع من التنويـن

(١) طه ٧٠ (٢) عبس ١٦، ١٧ (٣) البقرة ٢٢٨ (٤) الحاقة ١٣

ومن الجر بالكسرة لاختصاصها بالأسماء .

فكما أُعرب الفعل لمضارعته الأسماء منع الاسم من الصرف لمضارعته الأفعال. والفعل متفرع من الاسم في اللفظ لاشتقاقه من المصدر ، وفي المعنى لاحتياجه في إفادة معناه إلى الفاعل ، فأعطى الفرع من الأسماء بعض أحكام الفرع وهي الأفعال .

ولا يمنع الاسم من الصرف إلا إذا أشبه الفرع في شيئين ، قال " الزجاج " : (واعلم أنّ جميع ما لا ينصرف من الأسماء فإنما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه ، فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء) (١)

ومن العلل التي تمنع الاسم من الصرف (التأنيث) ، قيل : (لأن التذكير قبل التأنيث ، ألا ترى أنك تقول : قائم ثم تقول : قائمة فيدخل التأنيث على التذكير ، ونقول في كل معلوم (هو شيء) قبل أن يعلم أذَكَرٌ هو أم أنثى ، والشيء ذكر) (٢)

ولا يمنع الاسم من الصرف لعلة واحدة ، فإن قيل : بل يمنع لوجود ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة .

فالجواب أن ما دخلته ألف التأنيث يمنع من الصرف لعلتين وإن كان ظاهر اللفظ يوهم خلاف ذلك لأن الألف لم تلحق الاسم بعد تمام بنائه كالتاء ، ومن ثم صار تأنيثه مخالفا لجهة التأنيث الأصلية، فالتأنيث فرع وهو العلة الأولى ، ومخالفة الجهة الأصلية للتأنيث فرع ، وهي العلة الثانية ، والشيئان إذا تضارعا من بعض الجهات، فقد يحمل بعضهما على بعض .

٢ ـ تأنيث الجمع :

قال " المبرد " : (اعلم أن كل جمع مؤنث لأنك تريد معنى جماعة ، ولا تُذَكِّر من ذلك إلا ما كان فعله يجرى بالواو والنون في الجمع وذلك كل ما يعقل ، تقول مسلم ومسلمون ، كما تقول : قوم يسلمون) (٣)

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢ (٢) المرجع السابق ص ٣
(٣) الكامل في اللغة والادب ٢/٣٧٧

وعلة ذلك أن الجمع فرع عن المفرد ، فأعطى حكم المؤنث لأنه فرع المذكر ، ويستثنى من هذا الحكم جمع المذكر السالم لاختصاصه بالعقلاء من الذكور ، ولأصالة الجمع السالم لعدم تغير صورة مفرده ، والثابت أصل للمتغير ، ومن هنا جاز تأنيث الفعل مع جمع التكسير وإن أسند إلى العقلاء من ذلك قوله تعالى : (قَالَتِ الأعراب آمنا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا ولكن قُولُوا أسلمنا ولما يَدْخُلِ الإيمانُ فِي قُلوبكم ...) (١)

- (فَنَادَتْهُ المَلَائِكَةُ وهو قَائِمٌ يُصَلِّي فى المحراب) (٢)

قرأ " حمزة " و "الكسائى " (فناداه) بألف مالة ، وحجتهما أن الذى نادى " جبريل " والتقدير : فناداه الملك فأخرج الاسم الواحد بلفظ الجمع ، وقرأ الباقون : (فنادته) بالتاء ، وحجتهم إجماع القراء على قوله تعالى : (تحمله الملائكة) ، (وإذ قالت الملائكة) .

وقال "الزجاج " : (الوجهان جميعا جائزان لأنّ الجماعة يلحقها اسم التأنيث لأن معناها معنى جماعة ، ويجوز أن يعبر عنها بلفظ التذكير ، كما يقال : جمع الملائكة ... ويجوز أن يقول : (نادته الملائكة) ، وإنما ناداه جبريل وحده لأن معناه : أتاه النداء من هذا الجنس) (٣)

وقد جاز تأنيث الفعل مع جمع التكثير وإن كان لفظ الملائكة مما يجرى فعله بالواو والنون ، قال تعالى : (وَتَرَى المَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ العَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِم ..) (٤)

أما غير العاقل فيطرد فى جمعه حكم التأنيث ، قال تعالى فى الأصنام : (رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِن النَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٥)

وربما أُعطِى غير العاقل هذا الحكم لأن الاسم المؤنث كان يقع على بعض هذا الضرب فيجمع الذكر والأنثى . قال " المبرد " : (فمن ذلك قولهم عقرب فهو اسم مؤنث ، إلا أنك

---

(١) الحجرات ١٤ (٢) آل عمران ٣٩ (٣) حجة القراءات ١٦٢
(٤) الزمر ٧٥ (٥) ابراهيم ٣٦

إن عرفت الذكر قلت : هذا عقرب ... وتقول : هذا بطة للذكر وهذه بطة للأنثى ، وهذا دجاجة وهذه دجاجة ... ثم يخص الذكر بأن يقال ديك) (١)

٣ ـ بناء فعالِ على الكسر :

قال " المبرد " : (اعلم أنه لا يبنى شيء من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته) (٢)

ومعنى ذلك أنّ (فَعَالِ) معدول عن فاعِلَة وهى فى المعرفة لا تنصرف فعدل (فعالِ) إلى البناء لأنّ الفروع تنحط عن رتبة الأصول ، وليس بعد المنع من الصرف إلا البناء .

وبنى (فعالِ) على الكسر لأنه من علامات التأنيث ، فالضمير المنفصل والمتصل يبنى مع المؤنث على الكسر ، يقال : (أنتِ فعلتِ) و (إياكِ والكذبَ) و (إنّكِ خلوقة) ، ومما يأتى على فعال :

١ ـ اسم الفعل ، نحو : نَزَالِ ، وتراكِ ، وحذارِ ، قال الشاعر :

هى الدنيا تقول بِمِلْءِ فيهـا ... حَذَارِ حذار من بطشى وفتكى

فهذه الأسماء معدولة عن المنازلة والمتاركة والمحاذرة ، وهى مؤنثة معرفة ، ودليل تأنيثها قول الشاعر : (٣)

وقد عَلِمَت سلامة أن سيفى ... كريه كُلَّما دُعِيت نَزَالِ

٢ ـ الصفة الغالبة ، كقولهم حَلَاقِ للمِبْيَضة لأنها حالقة ، قال الشاعر (٤)

لحقت حلاقِبهم على أكسائهم ... ضرب الرقاب ولا يهم المغنم

ومنه قولهم فى النداء : يا فَسَاقِ ويا خَبَاثِ يريدون : يا فاسقة ، ويا خبيثة .

---

(١) الكامل فى اللغة والادب ٢/٣٧٨ (٢) الكامل فى اللغة والأدب ١/٣٧٨
(٣،٤) المرجع السابق ١/٣٧٩

٣ ـ أعلام الإناث ، نحو : رَقَاشِ وحَذَامِ وقَطَامِ، فهى معدولة عن راقشة وحاذمة وقاطمة وهو عند أهل الحجاز مبنى على الكسر ، لأنه معدول فى الأصل وسمى به ، قال الشاعر :

إذا قالت حذام فصد قولها ٠٠ فإن القول ما قالت حذام

أما بنو تميم فبعضهم يمنعه من الصرف ، وجمهورهم يبنى على الكسر ما كان مختوما بالراء مثل : سفارِ ويمنع من الصرف ما كان مثل حذامِ ورقاشِ ٠

٤ ـ ما عدل عن المصدر نحو : فَجارِ علما للفجور ، وحَمَادِ ، علما للحمد ، قال المتلمس فى ذم الخمر(١)

جَمادِ لها جَمادِ ولا تقولى ٠٠ طوالَ الدهر ما ذكرت حَمَادِ

يريد : قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا ٠

٤ ـ نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة :

هذه الظاهرة ترتبط بمسألة الأصالة والفرعية ، لأن العرب جعلوا الضمة علامة الرفع فى جمع المؤنث السالم ، والكسرة علامة للجر ، أما النصب فلم يجعلوا له علامة كيلا يكون للمؤنث ثلاث علامات وهو فرع ، ويكون لجمع المذكر علامتان وهو أصل ، وجعلوا النصب على حكم الجر لاختصاص الجر بالأسماء ٠

٥ ـ قلب ياء المتكلم تاء فى باب النداء :

إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لفظ (أب) أو (أم) جاز إبدال الياء تاء مكسورة غالبا ، وقد تفتح ٠

---

(١) المرجع السابق ١/ ٣٧٩

وقد ورد من ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم :

- (يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا) (١)
- (يا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا) (٢)
- (يا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا) (٣)
- (يا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا) (٤)

وجاء على لسان سيدنا يوسف قوله تعالى : (يا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) (٥)

ويتبين من هذه المواضع أن التاء التى شاع استعمالها للدلالة على التأنيث لا تبدل من ياء المتكلم إلا فى مقام اللين والملاطفة ، وهى من الصفات التى تغلب على نوع الجنس .

ومذهب "الزجاجى" فى الجمل أن التاء فى (يا أبت) للتأنيث ، ودليل ذلك قوله : (ولا يجمع أيضا بين علامة التأنيث وياء الإضافة فى نداء ولا غيره ، لا يقال : يا أبتى بإثبات الياء ولا يا أُمَّتِي ، لأن علامة التأنيث فيهما عوض من ياء الاضافة) (٦)
قيل : (إنما يمتنع الجمع بين علامة التأنيث وياء الاضافة فى (يا أبت) و (يا أمت) خاصة ، وكلام "أبى القاسم" يوهم أن ذلك ممتنع فيهما وفى غيرهما لأنه قال : فى نداء ولا غيره قال الله تعالى : (ولأُتِمَّ نعمتى ...) (٧)

وتفسير ذلك أن التاء فى (يا أبت) جاءت مخالفة للجهة الأصلية للتأنيث ، فصارت فرعا عن التاء فى مثل نِعْمة وذُرِّية والفروع تنحط فى رتبتها عن الأصول ومن ثم جاز الجمع بين التاء الأصلية والياء فى مثل (ذريتى) وامتنع الجمع بينهما فى (يا أبت) والله أعلم

٦ - التاء فى القسم :

التاء من الحروف المستخدمة فى القسم ، ولأصالتها فى الدلالة على التأنيث صارت

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) مريم ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ (٥) يوسف ٤
(٦) ، (٧) اصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ص ٢٣٨

فرعـا فى مجال القســم •

والدليل فى هذه المسألة على أن الفرع لا يرقى إلى رتبة الأصل أنهم أدخلوا البـاء على الظاهر والمضمـر لأنها أصل حروف القســم ، وأدخلوا الواو على الظاهر فقط ، وإنْ كانت أعم تصرفـا من البـاء لأنها فرع عنها ، أما التاء فلم يدخلوها على كل ظاهـر بـــل أدخلوها على لفظ الجلالة أو رب الكعبة واستعملوها فى التعجـب ، وقد ورد من ذلـك فى القرآن الكريم قوله تعالى :

- (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى الأَرْضِ ...) (١)
- (قَالُوا تَا اللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً ...) (٢)
- (قَالُوا تَا اللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِيـنَ ...) (٣)
- (قَالُوا تَا اللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلاَلِكَ القَدِيـمِ) (٤)
- (تَا اللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَـرُونَ) (٥)
- (تَا اللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ) (٦)
- (وتَا اللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ) (٧)
- (قَالَ تَا اللَّهِ إِن كِدْتَ لَتُرْدِيـنِ) (٨)

ويتضح مما سبق أن ظاهرة التذكير والتأنيث فى اللغة من الظواهر التى تكشف دراستها عن الكثير من أسرار العربية ، ولهذا خص كثير من اللغويين بعض مؤلفاتهم لدراسة المذكـر والمؤنث ومنهم (٩) : "الفراء" ، و "ابن الانبارى" و "المبرد" و "ابن درستويـــه" ، و "ابن خالويه" و "أبو حاتم السجستانى" و "ابن كيسـان" وغيرهم •

وقد كان أكبر همهم المؤنث السماعى ، والوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث لأنهـا من المسائل التى تحتاج إلى علل توضحها وتكشف عن أسرارها •

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) يوسف ٧٣، ٨٥، ٩١، ٩٥ (٥) ، (٦) النحـل ٥٦، ٦٣
(٧) الأنبيـاء ٥٧ (٨) الصـافات ٥٦
(٩) الفهرست لابن النديم ص ١٠٠، ١١٢، ٨٨، ٩٤، ١٢٤، ٨٧، ١٢٠ حسب ترتيـب الاعـلام •

خاتمـــــة :

أوضحت هذه الدراسة المتواضعة أن التذكير والتأنيث في اللغة من الظواهر التي غمضت مسائلها على بعض المستشرقين . ومرد هذا الغموض فيما يرى علماء اللغة ، أن هذه الظاهرة لا تجرى على قياس مطرد ، فالاعداد من ثلاثة الى عشرة تكون بالتاء مع المعدود المذكر ، ومع المؤنث مجردة منها ، وأعلام العقلاء وصفاتهم تأتى مختومة بالتاء ، على حين تأتى أسماء الاناث وصفاتهن بلا دليل للتأنيث ، والتاء التي وضعت فرقا بين المذكر والمؤنث تأتى لاغراض اخرى غير التأنيث كالتصويض ، والمبالغة ، وتمييز الواحد من جنسه ونحو ذلك ، وكم في لغة العرب من ألفاظ لا يلحظ فيها تذكير ولا تأنيث بالمدلول الحقيقي ، فاللفظ يستعمل مذكرا في لهجة ، ومؤنثا في أخرى ، ولهذا وغيره لم يوفق المستشرقون الى حل مسائل هذه الظاهرة حلا جازما - على حد قول برجستراسر - رغم ما يبذلونه من جهد غير مجذوذ .

ودراسة هذه الظاهرة تحتاج الى معرفة الاصل الذى اعتمده العرب لنظم مسائل هذا الباب ، وهو التفريق بين رتبة الاصول والفروع .

فالأصل في لغة العرب مقدم على الفرع ، ومن هنا قدم المذكر لاصالته ، والاصول متميزة بذاتها ، والفروع تفتقر الى علامة تميزها ولذا احتاج المؤنث الى علامة تميزه لانه فرع .

وقد وضع العرب للمؤنث ثلاث علامات ، الألف مقصورة أو ممدودة ، والتاء . أما الألف فانها تبنى مع الاسم ، وتصير كبعض حروفه ، ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير وأما التاء فانها تزاد على الاسم المذكر فيصير مؤنثا دون أن تتغير بنيته ولهذا اعتمدت أصلا في التفريق بين المذكر والمؤنث بخلاف الألف ، ويؤيد ذلك أن الاسم يمنع من الصرف لوجود الألف وحدها ، ولم تمنع التاء الا مع علة أخرى ، لان المختوم بتاء التأنيث فيه خروج عن الأصل المذكر من جهة واحدة ، وما دخلته الألف فيه خروج من جهتين ، التأنيث ، ومخالفة الاصل المعتمد للدلالة على التأنيث .

ويؤكد ذلك أيضا أن العرب استخدموا (احدى) فى العدد المركب ، فقالوا : احدى عشرة فى عد المؤنث ولم يقولوا : واحدة عشرة ، لانهم كرهوا اجتماع علامتين للتأنيث فى عدد واحد ، واحدى وان كانت فيها الألف المقصورة علامة للتأنيث الا انها صارت بمنزلة الجزء من اللفظ ،

ومما يؤكد أصالة التاء فى الدلالة على التأنيث أن الألف مقصورة أو ممدودة تقلب تاء فى بعض اللهجات الحديثة ، كما انها انفردت بالدلالة على التأنيث فى الافعال .

ولا يخفى أن التاء اذا زيدت فى الاسم قصدا للتأنيث فان المجرد منها يرتد مذكرا وحينئذ يسهل التفريق بين التاء فى مثل صائمة ، والتاء فى نحلة وتوصية وعلامة ومناذرة وقرية ونحوها .

والمشهور قياس الصفة المشبهة على وزن (فعيل) مثل : كريم وشريف ، وقد يخرج الوصف عن حد الأصالة فيأتى (فعيل) مرادا به مفعول ، فيلزم التفريق بين الدلالتين بمخالفة الأصل ، وتتحقق المخالفة باستعمال الفرع مجردا من التاء مع المؤنث .

كذلك يستوى وصف المذكر والمؤنث فى (فعول) بمعنى (فاعل) للتفريق بينه وبين فعول بمعنى مفعول . واطرد الحكم فى بعض صفات المبالغة التى غلب استعمالها فى وصف المذكر .

وعلامة التأنيث فى الفعل التاء وحدها ، وجاءت التاء الساكنة فى آخر الماضى خالصة لهذا الغرض ، أما التاء فى أول المضارع فانما زيدت أصلا للدلالة على المضارعة فى مثل : أنت تسمع وهى مع المؤنثة الغائبة للدلالة على المضارعة والتأنيث .

ويتبين من ذلك أن التاء تزاد مع الاسم أو الفعل للدلالة على التأنيث ، ويتخلف هذا القياس فى باب العدد ، حيث تحذف التاء من عدد المؤنث ، وتثبت فى عدد المذكر لان الثلاثة فما فوقها الى العشرة أسماء جماعات مثل : زمرة وطائفة وفرقة وجماعة ، فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فجعل الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وانه أصل المعدود ، وحذفت التاء مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته .

مراجع البحث :

١ ـ القرآن الكريم .
٢ ـ المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ـ محمد فؤاد عبد الباقى .
٣ ـ حجة القراءات ـ لابى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ـ تحقيق سعيد الافغانى ط ٣ مؤسسة الرسالة .
٤ ـ الاشباه والنظائر فى النحو ـ جلال الدين السيوطى ـ مكتبة الكليات الازهرية
٥ ـ اصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ـ لعبد الله بن السيد البطليوسى ـ دار المريخ ـ الرياض ١٩٧٩ .
٦ ـ البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ـ لابى البركات بن الانبارى ـ تحقيق ـ د . رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ .
٧ ـ حاشية الصبان على شرح الاشمونى ـ دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى .
٨ ـ كتاب سيبويه ـ لابى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ـ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .
٩ ـ الكامل فى اللغة والأدب ـ لابى العباس المبرد ـ مكتبة المعارف ـ بيروت .
١٠ ـ المذكر والمؤنث ـ لابى زكريا يحيى بن زياد الفراء ـ تحقيق د . رمضان عبد التواب ـ مكتبة دار التراث ١٩٧٥ .
١١ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف ـ لابى اسحق الزجاج ـ تحقيق هدى قراعة ـ القاهرة ١٩٧١ .
١٢ ـ ليس فى كلام العرب ـ لابى الحسين بن أحمد بن خالويه ـ تحقيق أحمد عبد الغفور ـ دار العلم للملايين ـ بيروت .
١٣ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ جلال الدين السيوطى ـ دار المعرفة ـ بيروت
١٤ ـ فى اللهجات العربية ـ د . ابراهيم أنيس ـ مكتبة الانجلو المصرية ط ٤
١٥ ـ الفروق فى اللغة ـ لابى هلال العسكرى ـ دار الافاق الجديدة ـ بيروت .
١٦ ـ الفهرست ـ لابن النديم ـ دار المعرفة ـ بيروت .
١٧ ـ المزهر فى علوم اللغة ـ جلال الدين السيوطى ـ مطبعة محمد صبيح .
١٨ ـ أساس البلاغة ـ للزمخشرى ـ بيروت ١٩٦٥ .
١٩ ـ معجم مقاييس اللغة ـ لابى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ـ تحقيق ـ عبد السلام هارون ـ دار الكتب العلمية ـ ايران .